

أوراق غير حزبية للتثورة المصرية

في:

سياسة خارجية لمصر الديمقراطية

أ.د. إبراهيم عوض

د. ???

أوراق غير حزبية للثورة

المصرية هو الإصدار الجديد
لشركاء التنمية للبحوث
والاستشارات والتدريب، والذي
يستهدف تقديم عدد من التوصيات
لصناع القرار السياسي في مصر في
كافة مجالات التنمية، وذلك مساهمة
منهم في طرح أساس علمي لسياسات
التنمية في مصر، ويأملون أن يكون
ذلك خطوة على طريق تفعيل نموذج
رشيد في صنع القرار.

وقد أشترك في كتابة تلك الأوراق
نخبة من أبرز الخبراء المصريين
المشهود لهم بالكفاءة والاستقلال.

السياسة الخارجية هي مجموع الإجراءات والتحركات التي تقوم بها الدولة، أو تتخذها، من أجل تحقيق أهداف وطنية. وتتأثر السياسة الخارجية لدولة ما بالموارد والأدوات المتاحة لها، وبكيفية استخدامها لهذه الموارد والأدوات، وببنية النظامين الإقليمي والدولي اللذين تتحرك الدولة في داخلهما. وأخيرا تتأثر السياسة الخارجية للدولة بسياسات وسلوك الدول الأخرى، المناوئة لها والمتضامنة معها. العلاقات الخارجية لبلد ما أوسع من السياسة الخارجية للدولة في العصر الحالي. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية للدولة تستفيد من العلاقات الدولية التي تضطلع بها وحدات حكومية وغير حكومية، كما أن نشاط هذه الوحدات يزداد إذا مهدت لها الطريق السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يفيدها في نهاية الأمر. على أنه من المهم التشديد على كيفية استخدام الموارد والأدوات المتاحة للدولة، فالنظام الديمقراطي المأمول والمنبثق عن ثورة يناير 2011 من شأنه أن يسمح بتعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وأن يكفل المهنية في عمل الأدوات المتوفرة، وذلك بشكل يمكن السياسة الخارجية من أن تسهم بدرجة مؤثرة في تحقيق الأهداف الوطنية.

والسياسة الخارجية النشطة ليست ترفا، بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية لأي بلد من البلاد. والسياسة الخارجية، في نشاطها أو انكماشها، تعكس تصور أي بلد لنفسه ولدوره، بل إنها قد تكون تعويضا عن نقص نسبي في الموارد الداخلية للقوة، إذا ما أحسن صياغة هذه السياسة وتطبيقها.

تبدأ هذه الورقة بعرض موجز للإطار التحليلي للسياسة الخارجية المصرية في العهد الديمقراطي الجديد، وأهدافها، ومبادئها ومنطلقاتها، ومواردها، وأدواتها. تنتقل الورقة بعد ذلك إلى السياسة الخارجية التطبيقية فتتناول أول ما تتناول السياسة المصرية تجاه الإقليمين ذوي الأولوية لها، وهما العالم العربي وتخومه التركية والإيرانية، من جانب، والقارة الإفريقية، من جانب آخر. إعطاء الأولوية للانتمائين العربي والإفريقي لمصر، ليس على حساب هوياتها الأخرى والتحرك لدى من يشاركونها هذه الهويات، وفي الصدارة منها الانتماء الإسلامي. السبب في إعطاء الأولوية لهذين الانتمائين هو أن النظام الدولي يقوم على أساس الدولة الإقليمية، وأن مصالح مصر في الإقليمين العربي والإفريقي جلية. إن تحرك مصر في العالم العربي وإفريقيا يعود عليها بمرود أكبر من تحركها في أي إطار إقليمي آخر تتعدد فيه القوى المنافسة، وهو من شأنه أن يفيد في علاقاتها ببلدان العالم الإسلامي، وفي علاقاتها الدولية بشكل عام. تستعرض الورقة فيما بعد السياسة المصرية تجاه القوى الكبرى، فتتناول علاقاتها بالولايات المتحدة، والصين، والإتحاد الأوروبي، والإتحاد الروسي، وبعد ذلك تعرض لسياسة مصر تجاه منظمة التعاون الإسلامي، ثم تتناول سياستها في القارة الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية. وأخيرا تستعرض الورقة سياسة مصرفي التنظيم الدولي متعدد الأطراف. ولا تتعرض الورقة للسياسة المصرية تجاه إسرائيل، على أهميتها القسوى، حيث إن هناك ورقة مخصصة لها وللقضية الفلسطينية تحديدا في إطار مشروع السياسات العامة لمصر الديمقراطية.

ثانيا: الإطار التحليلي للسياسة الخارجية المصرية

أهداف السياسة الخارجية

أهداف السياسة الخارجية المصرية فيما بعد يناير 2011 ونشأة النظام السياسي الجديد تحددتها التحديات التي تواجه مصر، داخليا و خارجيا، والتي يمكن أن يسهم التحرك الخارجي في التصدي لها. هذه التحديات ليست جديدة في معظمها، وإن كان قد أضيف إليها هدف على جانب عظيم من الأهمية هو الحفاظ على النظام الديمقراطي وتنميته.

على المستوى الداخلي، تشمل التحديات التي يمكن للسياسة الخارجية المساهمة في التصدي لها إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك رفع مستوى كفاءتها، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتكريس قيمة احترام المواطن لديها. كذلك يندرج في إطار التحديات على المستوى الداخلي التصدي لمتطلبات التنمية، وتلبية الاحتياجات المعيشية للمواطنين، بما في ذلك القضاء التدريجي والحديث على الفقر والامية، ورفع مستوى التعليم والرعاية الصحية، وحل مشكلة الإسكان. وأخيرا يمكن أن تسهم السياسة الخارجية في التصدي لآثار التغيرات المناخية على حياة المواطنين وعلى أراضي مصر.

على المستوى الخارجي، وهو المجال الذي نشأ مفهوم السياسة الخارجية أصلا للتحرك فيه، فإن أهداف السياسة الخارجية المصرية الجديدة هي الأهداف التقليدية لحماية الاستقلال الوطني، وسلامة الأراضي وأمن البلاد. في الإطارين الإقليميين اللذين تقع فيهما مصر، وتنتمي إليهما، وهما العالم العربي وإفريقيا، فإن هذا يعني أول ما يعني، تسوية المشاكل السياسية ومنها تلك المترتبة على توزيع الموارد الطبيعية في الإقليمين. من هنا، يبرز هدف أساسي وأولي، تصدت له السياسة الخارجية المصرية في العهود المتتالية منذ أربعينيات القرن الماضي، بحظوظ متفاوتة من التوفيق وحسن التقدير، ألا وهو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في شقه الفلسطيني الأصلي والجوهري، بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها حقه في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها في القدس الشريف، فضلا عن استرجاع لبنان وسوريا لسيادتهما كاملتين على إقليميهما، وذلك بانسحاب إسرائيل من أراضيها. وفي شأن العالم العربي لا بد أن يكون من أهداف السياسة الخارجية المصرية دعم التحولات الديمقراطية فيها تحقيقا لتطلعات شعوبها ومساندة للتطور الديمقراطي في مصر نفسها. أما في إفريقيا، فمن ضمن أهداف السياسة الخارجية المصرية المشار إليها أعلاه، يسمو هدف تأمين وصول مياه نهر النيل إلى مصر، وذلك لضمان عدم زعزعة عناصر استقرار الحياة في وادي النيل وتنميتها. وسيرد تفصيل أكبر لأهداف السياسة المصرية في الإقليمين العربي والإفريقي، ولسبل تحقيقها، لاحقا، عند تناول كل من هذين الإقليمين على حده.

على أن هدفا أشمل للسياسة الخارجية المصرية ينبغي أن يكون ديمقراطية العلاقات الدولية، بمعنى تحقيق درجة أكبر من المساواة بين الدول في النظام الدولي، ومن المشاركة الفعالة في إدارة العلاقات الدولية. والمزيد من الديمقراطية في التنظيم الدولي من شأنه المساعدة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية المتعلقة بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

منطلقات ومبادئ السياسة الخارجية

من المهم أن تنطلق السياسة الخارجية المصرية في العهد الجديد من مبادئ النظام السياسي البارغ، وهي إعلاء قيم الحرية، والديمقراطية، والعدالة، بما في ذلك وبشكل خاص، العدالة الاجتماعية. هذه المنطلقات، إعلانها والدعوة إليها والدفاع عنها، لن يقيد من حرية الحركة المصرية أو يضيق من مساحتها. على العكس، هو سيكسب لمصر مؤيدين ومساندين بين الشعوب والحكومات الممثلة لها، يدعمونها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، على كل من المستوى الداخلي، والخارجي، ومتعدد الأطراف.

أما المبادئ البحتة للسياسة الخارجية، فهي لا تخرج بشكل عام على تلك الواردة في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها المساواة في السيادة بين الدول؛ وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وبحيث لا يتعرض السلم والأمن الدوليان، والعدالة، للخطر؛ والامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد استقلال أي دولة أو سلامة أراضيها؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. على أنه من المهم التنويه إلى أن الميثاق يشير إلى أن هذا المبدأ الأخير لا يخل بتطبيق الإجراءات القسرية الواردة في الفصل السابع من الميثاق والخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين والتصدي للإخلال بهما، من جانب، كما أنه يجعل من التعاون الدولي، بما في ذلك في الترويج لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز بسبب العنصر، أو الجنس، أو اللغة، أو الديانة، والتشجيع على احترامها، مقصدا من مقاصد الأمم المتحدة، من جانب آخر، بمعنى أن هذا الترويج والتشجيع لا يعتبران بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا بد أن يكون من المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية مكافحة منظور "صراع الحضارات" في العلاقات الدولية، والتشديد على أن كل البلدان، وإن تنوعت ثقافتها، تواجه نفس المشكلات الحياتية، الاقتصادية والاجتماعية، وأن الشعوب العربية، ومنها الشعب المصري، تصبو إلى العيش في سلام يمكنها من مواجهة معضلات التنمية ورفع مستويات المعيشة، بكفاءة وفاعلية.

موارد السياسة الخارجية

الموارد المستخدمة في صياغة وتطبيق السياسة الخارجية تشمل الموارد المادية، وإن لم تكن وقفا عليها. الموارد المادية محدودة في بلد في وضع متوسط على درج التنمية مثل مصر، الناتج المحلي الإجمالي فيه محدود، تتنافس على موارده أغراض النهوض بالتنمية وبعملية الإنتاج، كما وكيفا، ومكافحة الفقر الذي ما زال نصيب نسبة عالية ومخزية من المواطنين. غير أن تخصيص نسبة ما من الموارد المادية، وإن كانت ضئيلة لأغراض السياسة الخارجية، ليس هدرا لهذه الموارد، بل هو يمكن أن يكون استثمارا رشيدا يعود بالنفع على عملية التنمية نفسها، وعلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية.

إلا أن الموارد المصرية القابلة للاستخدام في صياغة السياسة الخارجية الجديدة وتطبيقها تتعدى، كما أشير إليه أعلاه، الموارد المادية. التقدم النسبي لمصر، والتنوع النسبي لبنية اقتصادها، وما ترتب على كل من هذين التقدم والتنوع النسبيين من تجارب وخبرة، من الموارد

التي يعتد بها. وموقع مصر في البحر المتوسط، عند التقاء قارات ثلاث، وخطوط نقل التجارة الدولية والطاقة المارة بها هي أيضا موارد لا يستهان بها. ويضاعف من قيمة هذه الموارد الوزن السكاني لمصر. فإن كان استمرار ارتفاع معدل نمو السكان عبئا لا يصح غض الطرف عن تبعاته على عملية التنمية، فإنه لا يمكن كذلك إنكار ما يمنحه الحجم المطلق للسكان من وزن للدول في العلاقات الدولية. وأخيرا، فإنه بالرغم من انخفاض مستوى التعليم والارتفاع المعيب لنسبة الأمية، فإن توفر فئات متعلمة كبيرة العدد هو أيضا مورد هام للقوة.

مورد هام آخر من موارد السياسة الخارجية هو ما اصطلح على تسميته بالقوة الناعمة، وهي تشمل النموذج السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي الذي يحتديه الآخرون، خاصة الواقعون في نفس إقليم أو في ذات الدائرة الثقافية لدولة متوسطة القوة مثل مصر. وغني عن البيان أن بناء الدولة الحديثة في مصر، مع كل ما شابه من قصور، وإنتاجها الفكري، والأدبي، والفني، فضلا عن إخلاصها لحركة التحرر الوطني العالمية، قد أفادت مصر كثيرا في نهايات القرن التاسع عشر وخلال أغلب فترات القرن العشرين، في العالم العربي أولا، ثم في إفريقيا والعالم الإسلامي وفي كثير من بلدان العالم الثالث.

ومن قبيل الاستخدام الأمثل لموارد القوة المتاحة تركيز استثمارها في الإقليمين ذوي الأولوية، أي في العالم العربي وإفريقيا. الاستثمار المجزي يحقق عائدا يوسع من حجم الموارد المتاحة والتي يمكن استخدامها لاحقا ليس فقط في الإقليمين، وإنما في النظام الدولي كله.

وأخيرا، يمكن تعظيم العائد من الموارد المتاحة بتوظيفها في التنظيم الدولي بشكل يجعل من نفس هذا التنظيم موردا للسياسة الخارجية المصرية، ييسر تحقيق أهدافها.

أدوات السياسة الخارجية المصرية

أدوات صياغة السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها هي أيضا من مواردها، فالأدوات الكفوءة والمدربة، المستوعبة لأهداف السياسة الخارجية ومبادئها وأولوياتها، تحسن استغلال الموارد المتاحة وتعظم مردودها. في الوقت الحالي، تشترك وزارات الخارجية مع وزارات وأجهزة حكومية أخرى، ومع منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث، في الاضطلاع بمسئوليات السياسة الخارجية، وفي إدارة العلاقات الخارجية للدول بشكل عام.

وقد حدد الدستور الجديد طبيعة النظام السياسي ووظائف رئيس الدولة والحكومة فيه، إلا أنه وكما هي الحال في كل دولة حديثة، سيستمر توقع أن تلعب وزارة الخارجية الدور الرئيسي في المساهمة في صياغة السياسة الخارجية المصرية وفي تنفيذها. هذا يتطلب الاعتراف بهذا الدور وتمكينها من أن تلعبه بكفاءة، صياغة وتفاوضا وتنفيذا، في كافة المحافل وفي التصدي لكل المشكلات الدولية التي تواجهها مصر. تقسيم العمل بين أجهزة الدولة، تحقيقا لمصالح مصر العليا، يستدعي احترام المقاربة السياسية للمشكلات السياسية الدولية، وهو اختصاص يحفظ للأجهزة الحساسة الأخرى في الدولة، مثل رئيسها وجهاز الأمن القومي فيها، أدوارها، ولا يعرضها للتقلبات المترتبة على اتخاذ مواقف قد تتغير بتغير الظروف الدولية المحيطة. ولتمكين وزارة الخارجية من لعب دورها بكفاءة، من المهم التدقيق في المستوى العلمي والمعرفي للملتحقين بالوزارة، وتوفير التدريب المستمر لهم ورفع مستواه.

ولأن العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في الوقت الراهن تشترك في إدارتها وزارات قطاعية، مثل تلك المعنية بالري، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والعمل، والصحة، والتعليم، فإنه ينبغي توفير التدريب للمسؤولين في هذه الوزارات عن العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، وفتح قنوات التشاور وتبادل المعلومات بينهم وبين المسؤولين في وزارة الخارجية، لتعرف كل جهة باهتمامات وأهداف الجهات المعنية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق على المستوى الكلي، يمكن النظر في إنشاء مجلس للأمن القومي يجمع الوزراء أو ممثلي الوزارات المعنية تكون مهمته رصد التطورات في القضايا السياسية والاقتصادية التي تعنى بها مصر إقليمياً ودولياً ومناقشة المواقف منها وتقديم المقترحات بشأنها. والاقتراح البديل لمجلس للأمن القومي هو إنشاء منصب "مستشار الأمن القومي"، الذي يقوم بالتنسيق بين الجهات المعنية، ويقدم الاقتراحات والأفكار، دون أن يؤدي أي دور تنفيذي.

ومن المهم الاستفادة بالإمكانيات التحليلية للمعاهد الأكاديمية وللمراكز البحثية الرسمية والخاصة، وبالدراسات التي تجريها، في خدمة السياسة والعلاقات الخارجية المصرية عن طريق إقامة علاقات العمل المنتظمة معها. وستكون الفائدة من هذه المراكز كبيرة إذا أقامت علاقات مع مراكز البحث الأجنبية، تمكنها من توسيع خبراتها والتعرف على مواقف الدول والأطراف الأخرى من القضايا الدولية ومن سبل التصدي لها.

كذلك يمكن الاستفادة من منظور منظمات المجتمع المدني ومن مرونتها، ومن صلاتها بمثيلاتها في الدول الأخرى، في إدارة العلاقات الخارجية لمصر. يستدعي ذلك تشجيع "الدبلوماسية الشعبية" التي تنتهجها هذه المنظمات وعدم تقييدها بالإجراءات البيروقراطية، وتشاور وزارة الخارجية والأجهزة الحكومية الأخرى معها. ومن الأمثلة على الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني بكفاءة ربما قد تتعدى كفاءة الأجهزة الحكومية، هو أن تقوم المنظمات الممثلة للمثقفين، والأدباء، والفنانين بتخطيط وتنفيذ تحرك ثقافي لمكافحة منظور "صراع الحضارات" في تحليل العلاقات الدولية.

ثالثاً: السياسة الخارجية المصرية في التطبيق

1. السياسة الخارجية المصرية في إقليمها الأساسيين

1.1 السياسة المصرية في العالم العربي وتخومه

لقد كانت الثورات التي نشبت في عدد يعتد به من البلدان العربية في آخر سنة 2010 وفي سنة 2011 وتسلسلها وردود أفعال الشعوب العربية عليها بياناً، إن كانت ثمة حاجة إلى بيان جديد، على الوحدة المعنوية للشعوب العربية، وهي وحدة تتطلع الشعوب إلى استخدامها كأساس لتجميع طاقاتها وتوظيفها المشترك من أجل رفع مستويات معيشتها، وترقية وضعها، موحدة أو مجتمعة، بين الأمم، وتعزيز مشاركتها الفعالة في إدارة شؤون النظام الدولي. لقد تابع العالم كله، وبتلطف وإعجاب وترقب، فصول الثورة المصرية، إلا أن الشعوب العربية عاشتها بأعصابها، ووضعت فيها آمالها، واعتبرتها ثورتها هي. هذا يحمل مصر بمسئولية تجاه الشعوب العربية، إلا أنه يضيف إليها زادا، إذا أحسن استخدامه، يمكن أن يساعدها على تحقيق أهدافها الوطنية الخاصة بها، والأهداف العربية الأوسع نطاقاً. ردود فعل الشعوب العربية على الثورة المصرية، وموارد

القوة المتاحة لمصر، من شأنها أن تمكن مصر من استرداد زعامتها للعالم العربي. وإن كان للزعامة تكلفة، فإن لها كذلك مردودا لاشك فيه، وهو مردود لا بد من استثمار جانب منه في تحقيق المصالح العربية المشتركة حتى تستمر الحلقة الفضلى للتلاحق الخصب بين المصالح المصرية الخاصة، والعربية العامة.

المصالح المصرية الخاصة، والعربية العامة، تلتقي عند ضرورة تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة تحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه و تمكنه من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها في القدس الشريف كما سبق بيانه.

والمصالح العربية العامة تقتضي العمل على تسوية كل المسائل السياسية في العالم العربي. وإن كان هذا ليس مجال تعداد هذه المسائل، فإنه مما يرفع من قيمة مصر عربيا ودوليا أن تنشط في سبيل تسوية مسائل دولية وداخلية، مثل مسألة الصحراء الغربية، والمسألة اللبنانية، والمسألة العراقية. وهذا النشاط يكون بالدراسة، وبالوساطة والتوفيق، وبالتقدم بمبادرات واقتراحات.

وينبغي الاهتمام بإصلاح الإطار المؤسسي الجامع للعمل العربي المشترك وتعزيزه، سواء كان ذلك بإصلاح جامعة الدول العربية، أو بإعادة صياغة العمل العربي المشترك في إطار جديد يعتمد التكامل الوظيفي سبيلا إلى تجميع الطاقات العربية من أجل تحسين ظروف الحياة للشعوب العربية، وتسوية المشكلات القائمة بين دولها. ويجوز كذلك الجمع بين المقاربتين، الدولية الحكومية، الممثلة في جامعة الدول العربية، والوظيفية. أما التكامل الوظيفي فإنه يمكن أن يتمحور حول توليد الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية منها، وتوزيعها، وحول تحلية مياه البحر لسد العجز الهائل في المياه في المنطقة العربية. من المهم التشديد على أن مؤسسة العمل الجماعي العربي ستبقى أفضل المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تضيف إلى موارد القوة المصرية.

في التخوم التركية والإيرانية للإقليم العربي، من المفيد تطوير العلاقات المصرية التركية ومأسسة الحوار الإستراتيجي، والتعاون السياسي، والاقتصادي، والثقافي بين تركيا ومصر. يمكن التباحث مع تركيا بشأن تبادل الأفضليات التجارية، وبحيث تفتح السوق التركية أمام السلع والخدمات المصرية، كما أنه يمكن الاستفادة من الشوط الذي قطعه تركيا على طريق التنمية في تحديث قطاعات بعينها في الاقتصاد المصري. من الممكن كذلك استثمار ابتعاد تركيا في السنوات الأخيرة عن إسرائيل وتراجعها عن علاقاتها الوثيقة بها في دعوتها إلى تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي يقع الجانب الأكبر من أراضيها فيه. وقد تشترك تركيا أيضا في ضمان تنفيذ أي تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة شقه الفلسطيني الإسرائيلي، وفي إقامة ترتيبات للأمن في الإقليم بعده، تكون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية جزءا منها. ويمكن التفكير في توسيع ترتيبات الأمن لتصبح ترتيبات للأمن والتعاون في الإقليم تشمل مثلا عدم الاعتداء، والأفضليات التجارية، واحترام حقوق الإنسان والشعوب، والحفاظ على البيئة، والبحث العلمي، وتوليد الطاقة المتجددة.

أما بالنسبة لإيران، فإن الاستمرار في سياسة المواجهة معها ليس له ما يبرره كما أنه لا يخدم مصالح مصر في الإقليم. هذه المواجهة تضيق على مصر فرصة لعب دور يرفع من قيمتها بالنسبة للدول الواقعة في الإقليم، وبالنسبة للنظام الدولي برمته، حتى وإن تبرمت بعض دول

الإقليم والقوى الأكبر في النظام الدولي من لعب مصر هذا الدور للوهلة الأولى. أما هذا الدور فهو راب الصدع في الإقليم وفي العالم الإسلامي بين الطائفتين السنية والشيعية، وهو صدع يهدد مستقبل الإقليم والعالم الإسلامي، صدع لا يوجد مبرر لأن يتطور ليحذو حذو الصراعات الدينية في أوروبا، وما شهدته من احتراب وعداء في قرون ماضية. نجاح مصر في راب الصدع، أو في مجرد التقدم نحو رابه، سيسمح بإحداث توازن في إدارة النزاعات الأهلية في العراق وفي لبنان، وفي التخفيف من حدة التوتر في منطقة الخليج. تفكيك المواجهة مع إيران من شأنه كذلك أن يساعد على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تسوية عادلة ومتوازنة، وأي مساهمة فعالة لمصر في تحقيق ذلك يرفع من أسهمها في النظام الدولي برمته. أما فيما يتعلق بالنشاط النووي الإيراني، فمن الضروري التمسك بتأييد حق الدول النامية في تطوير قدراتها الخاصة في إنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية وفي مجالات التنمية، وفي الوقت ذاته التشديد على عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعلى إخلائها من تلك الأسلحة الموجودة فيها بالفعل، وعلى انضمام إسرائيل إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي سبيل قيام مصر بالدور التوفيقى المذكور آنفاً، من المهم أن تعود العلاقات المصرية الإيرانية إلى الوضع الطبيعي للعلاقات بين الدول، على أن تحدث هذه العودة بشكل متوازن، وتدرجي. ومن أجل تبييد أي مخاوف من أن تكون عودة العلاقات المصرية الإيرانية إلى طبيعتها على حساب أي طرف إقليمي آخر، فسيكون من المفيد تعزيز العلاقات العربية لمصر، ومنها وبالتوازي علاقاتها مع دول الخليج.

1.2 السياسة الإفريقية لمصر

انتهاج مصر لسياسة إفريقية مميزة يمكن أن يستند إلى أسس عدة، تاريخية وثقافية، علاوة على الأساس الجغرافي البديهي لوقوعها في القارة الإفريقية، ولنوع شريان حياتها، نهر النيل، من قلب القارة. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، اضطلعت مصر بدور رائد في مناهضة الاستعمار في القارة، وفي تصفيته، ثم في مكافحة العنصرية والفصل العنصري. وفي بداية الستينيات، عملت مصر مع عدد من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً على تطوير منظور تقدمي لمستقبل القارة ولتنميتها، ثم شاركت في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وفي إرساء مبادئها. ثم أسهمت مصر في جهود بناء الدولة في عدد من بلدان غربي القارة، ووسطها، وفي القرن الأفريقي، كما أسست لعلاقات تجارية معها ومدت خطوط الطيران إليها. ولقد عادت هذه السياسة الإفريقية علي مصر بنفع كبير، عندما احتاجت إلى هذا النفع، وليس مما ينسى أن بلدان القارة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك لم تتوان عن قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، عندما كانت مصر تعد العدة لحرب أكتوبر 1973 ولاسترداد أراضيها المحتلة في سنة 1967.

بعد عقود من الإهمال، لم تتخلها إلا جهود فردية، أصبح من الضروري صياغة سياسة إفريقية نشطة لمصر وتطبيقها. ومبررات انتهاج مثل هذه السياسة يختلط فيها تحقيق أهداف السياسة الخارجية ببناء أدواتها، وهي مبررات عديدة.

إن وجود مصر ونشاطها في إفريقيا سيكسب لها أنصاراً في القضايا التي ستثيرها في التنظيم الدولي، وبالتالي فإنهما سيساعدنها على تحقيق الأهداف التي ستحددها لسياستها الخارجية.

ومصر تنتمي إلى المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية. المجموعات الإقليمية هي التي تنتخب الدول لعضوية الأجهزة الرئيسية والفرعية في المنظمات الدولية. وعلى الرغم من أن شغل عضوية الأجهزة يسير بشكل دوري، فإن تدعيم الدور المصري في إفريقيا من شأنه أن يعزز فرص مصر في تمثيل القارة في الأجهزة التي تختارها. ويرتبط بما سبق أن لمصر اهتماما معنوا بشغل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي في حال إصلاحه وتوسيع عضويته. لذلك فإن تنشيط الدور المصري في إفريقيا من شأنه تحسين فرص مصر في مواجهة بلدان إفريقية كبرى أخرى تعنى بشكل مستمر بمشكلات القارة وبقضاياها. كذلك، فإن من شأن تحرك نشط لمصر في إفريقيا، أن يساعد على فتح أسواق بلدانها للسلع والخدمات المصرية. هذا بدوره سيسهم في تنشيط الاقتصاد المصري، وفي رفع معدلات نموه ومعدلات تشغيل القوى العاملة فيه. وأخيراً، ربما كان المبرر والهدف الأسمى هو تأمين وصول مياه نهر النيل إلى مصر، والعلاقات المتينة والواسعة في إفريقيا هي أفضل ضمان لعلاقات صحية مع دول منابع النيل.

وسياسة إفريقية لمصر يمكن أن تشمل عناصر عديدة منها، مثلاً، الاهتمام بمشكلات القارة ونزاعاتها، في كل أقاليمها الفرعية، والاشتراك في البحث عن حلول لها وفي تطبيق هذه الحلول. عنصر آخر هو العمل من أجل التنمية في إفريقيا من خلال التجمع الاقتصادي الإقليمي الذي تنتمي إليه مصر، وهو السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، وعبر الاتحاد الإفريقي. كذلك ينبغي العمل على رفع مستوى التعاون الفني مع بلدان القارة، وتوسيع نطاقه، وزيادة الموارد المخصصة له. ويمكن البدء بتركيز التعاون الفني في أقاليم القارة ذات الأهمية الأكبر لمصر، أو حيث كان لها في الماضي علاقات تعاون وثيقة. ويمكن النظر في الاشتراك مع بلدان متقدمة مصنعة في صياغة برامج للتعاون الفني في إفريقيا وتنفيذها، بعد التأكد من تخلص هذه البرامج من كل شبهات الاستعمار الجديد. ومن الأهمية بمكان الاشتراك في صياغة المواقف الإفريقية من القضايا الدولية، بشكل يوفق بين مصالح القارة برمتها والمصالح المصرية البحتة. هذه القضايا تشمل مسائل اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وغيرها، مثل تحرير التجارة العالمية، والتشغيل، ومكافحة الفقر، واحترام حقوق الإنسان، والهجرة، واللاجئين. كذلك ينبغي النظر في تقديم منح دراسية وفتح أبواب التعليم الجامعي لطلاب من البلدان الإفريقية، وغني عن البيان أن خريجي الجامعات حلقات وصل بين بلدانهم و البلدان التي تعلموا فيها. وسيكون من المفيد أيضاً صياغة وتنفيذ سياسة للتدريب توفر للموظفين والأكاديميين الأفارقة فرصاً للتدريب في مهنتهم وتخصصاتهم في مصر. ولا بد من التشديد على حسن استضافة اللاجئين الأفارقة في مصر، وتوفير سبل المعيشة لهم، واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وأخيراً وليس آخراً، من الضروري نشر ثقافة الانتماء الإفريقي لمصر، ومحاربة الأفكار العنصرية، في وسائط الاتصال، وفي التعليم، وفي المسرح والسينما وغيرهما. عدد من العناصر المقترحة للسياسة الإفريقية لمصر موجود بالفعل، المطلوب هو تخصيص مزيد من الموارد لتطبيق هذه العناصر، فضلاً عن الارتقاء بمستويات تطبيقها.

إن سياسة مميزة لمصر في إفريقيا مطلوبة باعتبار انتماء مصر لإفريقيا، ومن أجل الحفاظ على مصالحها في القارة وتنميتها، ثم بغرض تعظيم مصادر القوة المصرية في النظام الدولي وهو ما من شأنه أن يمكن مصر من تحقيق أهداف سياستها الخارجية. التحرك المصري في

إفريقيا يتطلب استثمارا وإنفاقا لموارد، ولكنه إنفاق في محله. وعلى أي حال، فالاستثمار والإنفاق أداتان لا غنى عنهما لأي بلد طموح يريد أن يلعب دورا في محيطه وفي العالم يعود بالارتقاء والنفع على شعبه، وعلى مجموعات الشعوب التي ينتمي إليها.

2. القوى الكبرى في السياسة الخارجية المصرية

2.1 السياسة تجاه الولايات المتحدة

الولايات المتحدة هي القوة الأعظم في النظام الدولي، وهي بصفاتها هذه تؤثر في مصر، كما تؤثر في غيرها من البلدان، سواء بسياساتها العالمية الكلية، أو بسياساتها الإقليمية، أو بسياساتها تجاه كل بلد على حدة. الهدف من سياسة مصرية تجاه الولايات المتحدة ينبغي أن يكون الاستفادة من طاقاتها وإمكاناتها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية، أو على الأقل الحيلولة دون أن تصبح هذه الطاقات والإمكانات عقبة في سبيل تحقيق الأهداف المصرية. التحدي الأول في هذا المقام هو أنه لا يوجد منظور مشترك للعلاقات الدولية والإقليمية يجمع مصر والولايات المتحدة، بل إن كلا منهما ينظر إلى هذه وتلك من منظور مصالحه الخاصة. ومما يجدر الانتباه إليه هو أن الولايات المتحدة قد نظرت إلى مصر في السابق على أنها نقطة ارتكاز لتحركها في العالم العربي، بمعنى أنها كانت تعتمد عليها لإيصال أفكارها إلى العالم العربي ولمعرفة إلي أي حد يمكن أن تكون أفكارها مقبولة أو مرفوضة فيه. كذلك من المهم التنويه بما يمكن أن يوصف بأنه "انفصام في الشخصية" في علاقة الولايات المتحدة بمصر، فهي من ناحية تتسم بإيديولوجية شديدة، كتكرار الحديث عن "الديمقراطية" وغيرها من المبادئ السامية والدعوة إلى نشرها، من جانب، والإفراط في الواقعية السياسية، وتجاهل هذه المبادئ، حفاظا على ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها البحتة، من جانب آخر. وأخيرا من المهم التشديد على أنه بسبب أن الولايات المتحدة هي القوة الأعظم، وبسبب وجودها في المنطقة العربية وصلاتها ومصالحها فيها، فإن العلاقات المصرية الأمريكية حيوية وضرورية، والتأثير فيها وإعادة تشكيلها يتطلب عملا تدريجيا، أما الهزات العنيفة في هذه العلاقات والتحويلات المفاجئة فلا تحدث إلا في ظروف استثنائية.

علاقات صحية ومفيدة لمصر في المستقبل ستطلب فهما صحيحا ومتبادلا للمؤسسات والرأي العام في كل من البلدين يصح مفاهيم وتوقعات غير ذات أساس في مصر عن الولايات المتحدة، والعكس. الفهم الصحيح لن يؤدي إلى الاتفاق على طريقة التصدي للقضايا ذات الأهمية في العلاقات بين البلدين، ولكنه في حالة مصر سيساعد على أن تتوقع مواقف الولايات المتحدة من هذه القضايا توقعا سليما وأن تعد العدة للتأثير فيها أو لمواجهة آثارها. أما القضايا ذات الأهمية فهي تشمل في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور "عملية السلام" العربية الإسرائيلية، والموقف من إيران، وانتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والموقف من دولتي السودان ومن النزاعات بينهما ومن النزاعات الداخلية في الدولة الشمالية. لا بد لمصر أن تتخذ مواقف واضحة في هذه القضايا وأن تطرح الأفكار والمبادرات، خاصة فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية، وبالأسلحة النووية الإسرائيلية، وبالسودان، وبالانفتاح على إيران. وتثير الولايات المتحدة بشكل سنوي مسألة الحريات الدينية والأقليات، وهي مهمة بآثار وصول التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية إلى السلطة في مصر

وغيرها من بلدان العالم العربي، وهاتان قضيتان لا بد أن تكون السياسة الخارجية المصرية مستعدة لهما.

وتشكل العلاقات العسكرية جانبا هاما من العلاقات المصرية الأمريكية، وهو جانب لا بأس من أن يستمر ولكن مع تنويع مصادر التسلح وبحيث لا يكون ثمة اعتماد مفرط على مصدر واحد للسلاح. أما بخصوص العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، فمن المهم العمل على رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في غير قطاعي الطاقة والخدمات، بمعنى أن تشمل هذه الاستثمارات الصناعة التحويلية تحديدا، كما أنه من المفيد تنشيط التعاون بين منظمات المجتمع المدني في كل من البلدين.

العلاقات الصحية مع الولايات المتحدة تستدعي أن توسع مصر من مجالات علاقاتها مع الدول الكبرى والمتوسطة الأخرى، وأن تتعدد مصالحها معها، وبحيث لا تنكمش العلاقات المصرية الأمريكية، ولكن يقل وزنها النسبي في علاقات مصر الخارجية، وهو ما يزيد من حرية الحركة المصرية ويمكن مصر من أن تكون أكثر ابتكارا وأقوى أثرا، ويضيف إلى قدرتها على تحديد الموضوعات ذات الأولوية في علاقاتها بالولايات المتحدة.

2.2 السياسة تجاه الصين

عرفت كل من مصر والصين جفاء تفاوتت حدته في علاقة كل منهما مع الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تبعها انفتاح وتحسن في العلاقة، واعتماد على الولايات المتحدة أو اعتماد متبادل ومنافسة معها. في المقابل، كانت علاقة كل من البلدين وثيقة بالاتحاد السوفييتي، ثم ارتخت هذه العلاقة ووصلت إلى الخصومة معه لأسباب مختلفة في حالة كل بلد منهما. ولقد اعترفت مصر بجمهورية الصين الشعبية وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها في منتصف الخمسينيات بعد أن التقيا على إنشاء الحركة الإفريقية الآسيوية وعلى سلوك طريق التنمية المستقلة، ومكافحة الاستعمار وتصفيته.

اعتبارا من النصف الثاني من السبعينيات، شرعت الصين في تطبيق سياسة التحديثات الأربعة، والانفتاح على رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة الأجنبية، والرجوع عن التخطيط المركزي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسلكت مصر نهجا شبيها منذ منتصف السبعينيات، إلا أن النتيجة كانت شديدة التباين بينهما فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، وبنمو الإنتاج الصناعي وتنوعه، وتحقيق الفائض في الميزان التجاري، وبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية المستقلة، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام. جدير بالذكر أن الصين أصبحت ثاني اقتصاد في العالم في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والمتوقع هو أن يتخطى الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأمريكي، وأن يصبح أكبر اقتصاديات العالم في منتصف العقد المقبل. ما تشابه فيه البلدان هو تفاقم التفاوتات الهائلة في الثروات والدخول، ونشأة مظاهر الفساد السياسي والإداري في كل منهما. والتبادل التجاري بين البلدين ينمو في الوقت الراهن بمعدلات مرتفعة وإن كانت واردات مصر تزيد على ستة أمثال صادراتها، وهو ما يجعل العجز في الميزان التجاري كبيرا ومتناميا. أما الاستثمارات الصينية فمتعددة تؤمن بها الصين بعض احتياجاتها من المواد الخام ومدخلات الإنتاج، كما تستفيد استثماراتها في الصناعة التحويلية من ميزة دخول السلع المصنعة في مصر

إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

وتستند العلاقات بين البلدين إلى إعلان للتعاون الإستراتيجي صادر في سنة 1999 تناول التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية، وتشجيع الاستثمارات وإقامة المشروعات المشتركة، كما نص على تعاون البلدين في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي عادل ومنصف، وعلى تضيق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، وعلى دعم الأمم المتحدة وإصلاحها، وعلى تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل، وعلى العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، وعلى مناشدة المجتمع الدولي أن يولي إفريقيا ما تستحقه من اهتمام و مساعدة اقتصادية.

يمكن العمل على تحديث إعلان التعاون الاستراتيجي، إلا أن الأهم هو تفعيله وألا يترك حبرا على ورق سواء فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية المصرية الصينية أو بالعلاقات الدولية. في العلاقات الثنائية يمكن العمل على رفع حجم الاستثمارات الصينية في مصر وتوظيفها لتحديث الصناعة، وتشغيل القوى العاملة، وتحقيق النمو المطرد في الصادرات الصناعية المصرية سواء إلى الصين ذاتها أو إلى الأسواق التي تتمتع فيها مصر بمزايا تفضيلية أو تلك التي تنفذ إليها صادراتها الصناعية معفاة تماما من الرسوم الجمركية. كذلك يمكن الاستفادة من النشاط الملحوظ للصين في إفريقيا في العقد الأخير لتوظيف العلاقات الثنائية في نشاط مشترك من أجل التنمية في البلدان الإفريقية وتعزيز علاقات مصر بقارتها. أما على صعيد العلاقات الدولية، فمع الانتباه إلى اختلاف المواقع في النظام الدولي بين مصر والصين وإلى تباين المزايا المعترف بها لكل منهما، فإنه سيكون من المفيد كثيرا أن تعمل معا من أجل إضفاء الديمقراطية على التنظيم الدولي، ومن أجل إنشاء نظام وترتيبات سياسية واقتصادية تسمح بتسوية المشكلات الدولية وبتضييق الفجوة في التنمية وفي مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة والنامية.

2.3 السياسة تجاه أوروبا

المقصود بأوروبا في هذه الورقة هو الاتحاد الأوروبي، ما لم ترد الإشارة إلى دول من غير أعضائه .

التاريخ والجغرافيا يربطان أوروبا بمصر بعلاقات كثيفة اتسمت على الدوام بمزيج من التعاون والصراع. في التاريخ والمعاصر، كانت الحملة الفرنسية على مصر، والاحتلال البريطاني لها، والكفاح ضده ومن أجل الاستقلال، ثم المساندة الأوروبية للمشروع الصهيوني ولنشأة إسرائيل، ومن بعدهما ممارسة مصر لحقها في تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي الذي ترتب عليه، أمثلة على الصراع. في المقابل، كانت بعثات الطلاب المصريين أتي توجهت إلى أوروبا منذ ما قبل منتصف القرن التاسع عشر والعلوم الحديثة التي اكتسبتها منها، والاحتكاك بالثقافة الأوروبية الحديثة الذي صاحبها، أمثلة على التعاون، ومن الأسس التي جعلت مصر تتقدم عن باقي شقيقاتها العربيات والإسلاميات والإفريقيات، وجعلتها زادا لها ومثالا. لا يوجد في تاريخ العلاقات المصرية الأوروبية ما يحذب إقبالا غير محسوب على أوروبا، كما لا يوجد فيها ما يبرر النفور منها. لا بد أن ترمي السياسة الخارجية المصرية إلى توسيع دائرة التعاون مع أوروبا، وتضييق مساحة الصراع معها، خدمة لمصلحة مصر في بناء نظام ديمقراطي منصف

بين أبنائها، يعمل على تنميتها والنهوض بمستوى معيشة شعبها، ويقيم السلام العادل في منطقتها، بما يحقق استقلال الشعب الفلسطيني، ويعود بالنفع عليها وعلى كافة الشعوب العربية الأخرى، بالإضافة إلى بلدان القارة الإفريقية وشعوبها.

على أن أي سياسة تجاه أوروبا ينبغي أن تستند إلى تحليل مواقفها وقضاياها. بعد فترة من التردد، ترسخ ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة وبالتحالف الأطلسي، وهو ما يجعل النظرة الكلية للعالم والمواقف من صراعاته، وبشكل عام، واحدة على جانبي المحيط الأطلسي. وواجهت أوروبا في السنوات الأخيرة أزمة مالية واقتصادية شديدة الوطأة، خاصة في بعض بلدانها المتوسطية التي طبقت سياسات اقتصادية شبيهة بتلك التي طبقتها مصر وتونس وبلدان نامية أخرى، وأضيفت إلى هذه الأزمة أزمة نقدية حادة في منطقة العملة الأوروبية المشتركة، وكان لكل ذلك آثاره الاجتماعية الوخيمة، وترتب عليه احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق، وتغيير الجانب الأكبر من الحكومات الأوروبية المتوسطة. كذلك تعيش أوروبا أزمة سكانية حادة نتيجة للانكماش الطبيعي للسكان والقوى العاملة. وعلى الرغم من أن هذا الانكماش يستدعي أن تسهم الهجرة في تعويضه، وهو الشيء المعروف لدى المختصين الأوروبيين أنفسهم، فإن الشعور العام في القارة الأوروبية أصبح مناهضا للهجرة وللمهاجرين، خاصة للقادمين منهم من البلدان العربية، وذلك نتيجة لصعود أسهم أحزاب اليمين وأطروحات أقصى اليمين العنصرية والمعادية للأجانب، وللإسلام والمسلمين على وجه الخصوص. ولقد كان هذا الصعود نتيجة للأزمة الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية المتبعة والتقاءها بتبعات تحليل العلاقات الدولية على أنها "صراع للحضارات. غير أنه من المهم التشديد على أن ما سبق لا يعني أن كل القوى السياسية والاجتماعية الأوروبية كارهة للأجانب، عنصرية، ومعادية للعرب. من هذه القوى، الكثيرون الذين يدافعون عن المهاجرين العرب وعن حقهم في المساواة وعدم التمييز، ويناصرون القضايا العربية، ويتفقون مع عرب عديدين، ومنهم القوى الثورية المصرية، في التنديد بالسياسات الاقتصادية التي صاحبت العولمة وبتأثيرها الاجتماعية الوخيمة.

وترتبط مصر بالاتحاد الأوروبي باتفاقية للمشاركة منذ سنة 2004 تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين. والاتفاقية تسمح بدخول السلع المصنعة المصرية إلى الأسواق الأوروبية معفاة تماما من الرسوم الجمركية. كذلك تندرج مصر في سياسة الجوار الأوروبي، وهي بالإضافة إلى هدف إنشاء بيئة للتعاون والسلم في المناطق المتاخمة للإتحاد الأوروبي، سياسة تتيح لمصر تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، وتحقيق الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والبشرية، والارتقاء بعمليات الإنتاج فيها. والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر، سواء من حيث الصادرات أو الواردات السلعية. وتحقق مصر فائضا في ميزان التجارة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي، يرجع إلى صادراتها من خدمات السفر، وهي جزء هام من خدمات السياحة. ولمصر مهاجرون في البلدان الأوروبية، خاصة في إيطاليا، واليونان. والمهاجرون المصريون يفوقون نظراءهم من البلدان العربية الأخرى في مستوى التعليم. وهم، وإن كانت أعدادهم قليلة نسبيا، موجودون في هذه البلدان بشكل قانوني أو غير قانوني، دفعهم إلى ذلك نقص فرص العمل في مصر، أو تدني الأجور فيها. وتتخذ أوروبا مواقف ثانوية ومساندة لمواقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. ويشارك الاتحاد الأوروبي في "الرباعية" إلى جانب الولايات المتحدة،

وروسيا، والأمم المتحدة، وهي الهيئة التي لم تحقق أي شيء في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والاتحاد كذلك هو أول الممولين لهياكل السلطة الفلسطينية.

السياسة الأوروبية لمصر يمكن أن تهدف إلى تحقيق أهداف في مجالات أربعة هي: تدعيم التنمية والتحول الديمقراطي في مصر؛ مساندة المهاجرين المصريين والعرب وفتح آفاق الهجرة المفيدة للعمال المصريين ولمصر؛ والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية وإقامة علاقات سلمية في الإقليم العربي؛ وتأمين وصول مياه النيل إلى مصر. ولا بد في سبيل ذلك من مكافحة منظور "صراع الحضارات" في أوروبا بشكل خاص. في مجال التنمية والتحول الديمقراطي يمكن العمل على إعادة التباحث بشأن دخول السلع الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وعلى تعظيم الاستفادة من حرية دخول السلع المصنعة المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي باجتذاب رؤوس الأموال العربية، والأوروبية، وغيرها، لمصر للإنتاج فيها والتصدير إلى أوروبا. كذلك، ينبغي توسيع قنوات التعاون العلمي مع أوروبا، ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مواقف عملية من قضية الديمقراطية تتفق وحديثه عنها وإلى مساندة النظم الديمقراطية الناشئة في جنوبي البحر المتوسط. وفي مجال الهجرة يمكن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ومع الدول الأعضاء والفاعلين السياسيين والاجتماعيين فيه على تنفيذ برامج لمكافحة التمييز ضد المهاجرين المصريين والعرب، ولتأمين حقوقهم، ولمكافحة كراهية الأجانب والإسلام، ولمساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها. كذلك يمكن الاتفاق مع الدول الأعضاء في الاتحاد على برامج للهجرة المنظمة المؤقتة التي تلبى طلب الاقتصاديات الأوروبية على القوى العاملة، والتي توفر في الوقت ذاته التدريب واكتساب المهارات للعمال المهاجرين المصريين، بحيث يستطيعون المساهمة في التنمية في مصر بعد انقضاء فترة هجرتهم. وفي مجال القضية الفلسطينية والعلاقات السلمية في الإقليم العربي، يمكن حث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف فعال من انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ومن تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ومن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، على اعتبار أن ذلك سيعود بنفع كبير على الاتحاد من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وعلى قضية الديمقراطية ذاتها التي لا ينفك الإتحاد يشدد على أهميتها. كذلك ينبغي حث الاتحاد على العمل بجدية من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومن أجل انضمام إسرائيل إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يمكن دعوته إلى الاشتراك في إنشاء ترتيبات سلمية في الإقليم وفي ضمان احترامها. وفي مجال تأمين وصول مياه النيل، فمع أن على مصر أن تقيم بنفسها مع دول حوض النيل العلاقات التي تؤمن وصول مياه النهر إليها، فإنه يمكن أن توظف علاقاتها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وعلاقات أوروبا مع دول حوض النيل، في تحقيق هذا الهدف الأسمى لسياستها الخارجية. وفي سبيل تحقيق الهدف نفسه، وحيث أن علاقات وطيدة ومتسعة لمصر بكافة بلدان القارة الإفريقية من شأنها أن تكون الإطار المواتي لعلاقاتها بدول حوض النيل، فإنه، كما سبق بيانه، يمكن الاشتراك مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في تنفيذ برامج إنمائية في البلدان الإفريقية، مع الحرص على تخليص هذه البرامج من كل شبهات الاستعمار الجديد.

2.4 السياسة تجاه الإتحاد الروسي

لأربعة عقود ونصف العقد، كان الاتحاد السوفييتي واحدا من القوتين العظميين في النظام الدولي. إذا صرف النظر لوهلة عن أن سياسته الخارجية كانت تعمل على تعظيم مصالحه الوطنية والأيديولوجية، شأنه في ذلك شأن كل الدول الأخرى، خاصة العظمى منها، فإن الاتحاد السوفييتي قد ساند قضايا التحرر الوطني في العالم الثالث، ولقد اتخذ اعتبارا من منتصف الخمسينيات مواقف مؤيدة للقضية العربية في النزاع الإسرائيلي، كما أمد مصر بالذات بالسلاح، وبالمعونة الفنية العسكرية والمدنية، وبالمساندة السياسية في المحافل الدولية.

الإتحاد الروسي (روسيا من الآن فصاعدا)، وهو الدولة الوريثة للاتحاد السوفييتي، فقد الكثير من وهج القوة العظمى، بعد أن تفكك الاتحاد وتلاشى المعسكر الدولي الذي كان يسانده. ليس بمقدور روسيا بالتالي القيام بالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفييتي وحده في تحقيق قدر كبير من التوازن في النظام الدولي. ومع ذلك، فإن روسيا الحالية، وعلى الرغم من مشاكلها الداخلية، لا تعدم مصادر القوة، فهي دولة شاسعة المساحة، غنية بالموارد الطبيعية، متقدمة علميا. من جانب آخر، مازالت روسيا تمتلك ترسانة مهمة من الأسلحة النووية وتتمتع بحق النقض في مجلس الأمن، وهو ما يجعل منها قوة يعتد بها في النظام الدولي. يشهد على قوة روسيا وجودها في كل الترتيبات الرامية إلى تسوية مشكلات النظام الدولي، من الرباعية المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي، مروراً بالمفاوضات مع كوريا الشمالية، إلى مسالة القدرات النووية لإيران، من جانب، بالإضافة إلى قدرتها على إضفاء الشرعية، أو رفض إضفائها، على أي تدخل للنظام الدولي في نزاعات داخلية، وهو ما يكشف عنه موقفها من كل من النزاعين الليبي والسوري في 2011 و 2012، من جانب آخر.

على ضوء ما تقدم، فإن السياسة الخارجية المصرية ينبغي أن تعمل على أن تسهم روسيا في إدخال أكبر قدر ممكن من التوازن في النظام الدولي، وهو ما من شأنه أن يساعد مصر على تحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية، أو على الأقل الحيلولة دون أن تكون تسوية المشاكل الحيوية لمصر، خاصة النزاع العربي الإسرائيلي، على حساب المصالح المصرية والعربية. من المهم كذلك بالنسبة لمصر ألا تتخذ روسيا مواقف سلبية من الثورات والتطلعات الديمقراطية في العالم العربي، بل إن على مصر أن تعمل مع روسيا من أجل تسوية المشكلات السياسية والإنسانية المترتبة عليها تسويات ترضي تطلعات الشعوب العربية إلى الديمقراطية والتنمية.

من المفيد كذلك أن تستفيد مصر من القاعدة العلمية المتقدمة في روسيا في دفع البحث العلمي في مصر وتوسيع نطاقه. لقد فعلت ذلك دول متقدمة في العالم المصنع، ومنها الولايات المتحدة، فضلا عن إسرائيل التي استفادت باستقبال تدفقات المهاجرين إليها من العلماء في الأبحاث الأساسية والتطبيقية، في التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يمكن للسياسة الخارجية المصرية أن تشمل إجراءات لحث الجامعات ومراكز البحث المصرية، بل والقطاع الخاص، على الدخول في شراكات مع الدوائر العلمية الروسية، من أجل المشاركة في إحداث النهضة العلمية الضرورية للتنمية، من جانب، وبغية تعميق التطبيقات العلمية في عمليات الإنتاج، من جانب آخر. كذلك يمكن للسياسة المصرية أن تدعو روسيا إلى أن تدخل التعاون العلمي في إطار سياسة تعاونها الدولي مع مصر.

على أن مسألة هامة يمكن للسياسة الخارجية المصرية أن تتصدى لها هي مسألة الأقليات المسلمة والجمهوريات ذات الأغلبية من السكان المسلمين في الإتحاد الروسي. من مصلحة العالم الإسلامي، ومن مصلحة مصر، أن تسوى هذه المسألة بما يحفظ للسكان الروس المسلمين حقهم في المساواة وعدم التمييز، من جانب، وللاتحاد الروسي السلم الاجتماعي وسيادته وتكامل أراضيه، من جانب آخر. في تصديها للمسألة، ينبغي لمصر أن تتبع المبادئ المتفق عليها في إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعامل مع قضايا الأقليات المسلمة، وأن تسلك القنوات الشرعية للاتحاد الروسي في تعاملها مع المسألة.

3. منظمة التعاون الإسلامي

تعاني منظمة التعاون الإسلامي من نقاط ضعف متعددة تؤثر على قدرتها على تأطير العمل المشترك لأعضائها. النقطة الأولى تتعلق بتوزيع الدول الأعضاء فيها على أربع قارات، وبتباين المستويات الاقتصادية والتطور الديمقراطي لهذه الدول، وهو ما يجعل من الصعب تعبئة الدول الأعضاء وجهودها من أجل بلوغ أهداف محددة تحقق عائداً سياسياً واقتصادياً ملموساً، عوضاً عن مجرد ترديد الشعارات واتخاذ المواقف الخطابية. النقطة الثانية خاصة بتفضيل مجموعات الدول الأعضاء العمل من خلال المنظمة الدولية الإقليمية، أو الإقليمية القومية، لكل منها، وكل من هذه المنظمات لديه من الأدوات ما يفوق تلك المتوفرة لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن أنه يتفق مع الطبيعة الإقليمية للدولة الحديثة. هكذا تفضل الدول العربية الأعضاء في المنظمة من خلال جامعة الدول العربية، والدول الإفريقية من خلال الإتحاد الإفريقي، وعدد من الدول الآسيوية من خلال رابطة دول جنوب شرقي آسيا (إسيان). أما النقطة الثالثة فهي تتعلق بتواضع قدرات أمانة المنظمة التي تعتمد في تمويلها على البنك الإسلامي للتنمية، وعلى المساهمات الطوعية لدول الخليج المنتجة للنفط، خاصة المملكة العربية السعودية، وهو ما يعرقل تنفيذ أي خطط للعمل الإسلامي المشترك. بالإضافة إلى هذه النقاط الثلاث، يوجد سبب رابع مزدوج يمكن أن يؤثر في أن تلعب مصر دوراً يعتد به في المنظمة وفي قدرتها على أن توظف إمكانيات المنظمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. هذا السبب الرابع هو النفوذ التقليدي للمملكة العربية السعودية في المنظمة وفي العمل الإسلامي المشترك عموماً، وهو نفوذ نابع من قدرتها التمويلية يمكنها من الدفع بمفهومها المحافظ للإسلام، من جانب، والاهتمام المتزايد لتركيا في السنوات الأخيرة بالاستفادة من المنظمة في إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية، من جانب آخر، وهذا السبب المزدوج يضع مصر، في إطار المنظمة، في تنافس مع قوى تتعدى قدراتها الاقتصادية القدرات المصرية.

ومع ذلك فثمة مجال هام للتحرك في إطار منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن تفيد منه مصر في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. أعضاء منظمة التعاون الإسلامي يمثلون زهاء ثلث أعضاء منظومة الأمم المتحدة، وعليه يمكن حشد أعضاء المنظمة في تحقيق الأغليات في داخل الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة. يمكن أيضاً العمل من خلال المنظمة على توثيق العلاقات مع عدد من الدول الأعضاء فيها ذات الاقتصاديات البازغة، أو التي تحوي مصادر للطاقة، أو تمثل أسواقاً يعتد بها، مثل اندونيسيا وماليزيا، وكازخستان، وأذربيجان، وغيرهما من دول القوقاز ووسط آسيا. يمكن كذلك تعزيز علاقات مصر بالدول الإسلامية أو ذات السكان المسلمين الواقعة في غرب إفريقيا وفي القرن الإفريقي، على أنه ينبغي التحوط من تغليب العقيدة

على الواقعية السياسية، فيجب احترام سيادة الدول، وينطبق ذلك على دعوة الدول ذات الأقليات المسلمة إلى احترام حقوق هذه الأقليات. هذه الدعوات ينبغي أن تتبع المبادئ المتفق عليها في إطار منظمة التعاون الإسلامي وأهمها العمل من خلال القنوات الشرعية لهذه الدول. ومن الجلي أن فاعلية هذه الدعوات سيعززها احترام مصر لحقوق كل الأقليات الموجودة فيها بدون تمييز. ومن المهم العمل من خلال المنظمة على تعزيز مبادئ الديمقراطية، وعلى ترسيخ النظام الديمقراطي في الدول الأعضاء فيها سواء كانت قد تقدمت على طريق إرساء النظام الديمقراطي أو ما زالت في بدايته، مثل ماليزيا، وتركيا، واندونيسيا، ومالي، وتنزانيا، وتونس، وفلسطين. أما عن الموارد التي يمكن استخدامها في العلاقات مع الدول الأعضاء في المنظمة، فمع أهمية باع مصر، والأزهر الشريف فيه، في شؤون العلوم الإسلامية، ينبغي أن تتسع مجالات التعاون لتشمل العلوم، والصناعة، والزراعة، والتجارة الدولية، وغيرها من المجالات المتعلقة بمعيشة المواطنين.

4. آسيا وأمريكا اللاتينية

4.1 آسيا

أهمية آسيا بالنسبة لمصر غنية عن البيان. في الخمسينيات من القرن العشرين كان مؤتمر باندونج والتضامن الآسيوي الإفريقي، وكانت مصر فاعلا رئيسيا فيهما مع الهند واندونيسيا وغيرهما، حجرين أساسيين في حركة التحرر الوطني ثم في نشأة حركة عدم الانحياز. وفي الخمسينيات والستينيات نشأت مع نفس الهند واندونيسيا علاقات تعاون علمي وصناعي. بل إنه منذ العقد الثاني من القرن العشرين، نشأ تعاون وتفاهم بين حركتي مكافحة الاستعمار في كل من مصر والهند. علاوة على ذلك، فإن أكبر الشعوب الإسلامية حجما موجودة في آسيا، في اندونيسيا، وباكستان، والهند، وبنجلاديش.

ويشهد العقدان الأولان من القرن الحادي والعشرين بزوغ دول آسيوية عديدة في الاقتصاد العالمي حتى أخذ مركز ثقل الاقتصاد العالمي يتحول إلى القارة الآسيوية، وأصبح القرن الجديد يعد بأن يكون قرنهما. من الصين، إلى جمهورية كوريا، وسنغافورة، وماليزيا، واندونيسيا، والهند، بل وإلى تايلندا وفيتنام، ترتفع معدلات النمو الاقتصادي، وتتنوع الاقتصاديات، وترتفع إنتاجياتها، وتنخفض مستويات الفقر فيها انخفاضا سريعا.

لمصر مصلحة في أن توثق علاقاتها ببلدان القارة الآسيوية، فرادى وعن طريق تجمعاتها مثل منظمة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، من أجل أن تستفيد من تجارب التنمية فيها في رفع مستوى جهازها الإنتاجي، ومن استثماراتها، ومن أسواقها الآخذة في الاتساع. التحرك المصري تجاه آسيا ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط حاضرها البازغ، وإنما كذلك مستقبلها الأكثر وعدا في العقود المقبلة. علاوة على الاستثمارات والأسواق، فإن السياسة المصرية يمكن أن تعمل على رفع مستوى الجهاز الإنتاجي المصري عن طريق الدخول في تفاهات مع مختلف الدول الآسيوية لتشجيع إنشاء المشروعات المشتركة بين القطاعات الخاصة فيها وفي مصر.

نمو الدول الآسيوية وزيادة وزنها في الاقتصاد العالمي يجعلها معنية بشكل خاص بدمقرطة العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والسياسية. لقد دخل عدد من الدول الآسيوية، هي

الصين، والهند، وجمهورية كوريا، واندونيسيا، مجموعة العشرين المفترض فيها توجيه الاقتصاد العالمي. لمصر تحفظات على اعتبار مجموعة العشرين، وهي مجموعة غير رسمية، نوعا من ديمقراطية العلاقات الدولية. ولكن ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية لا تقف عند ذلك الحد على أي حال. هي تشمل أيضا النظام التجاري الدولي، بما يتضمنه من تحرير التجارة في السلع والخدمات، وإجراءات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. من المهم التنسيق مع الدول الآسيوية بهدف دفع التنمية في البلدان النامية، حتى وإن كان ثمة تعارض في المصالح في الوقت الراهن بين مصالح بعض الدول الآسيوية ومصر، حيث تستفيد الأولى من جوانب عديدة في العولمة وتحرير التجارة الدولية، بينما ما زالت مصر تعاني في الأغلب الأعم منهما. أما عن ديمقراطية العلاقات السياسية الدولية، المتمثلة أساسا في الأمم المتحدة، وفي تكوين وصلاحيات أجهزتها الرئيسية وطرائق عملها، فإن المصلحة أكيدة في تنسيق المواقف مع الدول الآسيوية، حتى وإن كانت ثمة اختلافات بين الدول الآسيوية نفسها بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة تكوين مجلس الأمن وطرائق عمله.

وتعرف القارة الآسيوية مشكلات عديدة تتعلق بتنازع الأراضي والسيادة عليها بين دولها. ولعل واحدة من أخطر هذه المشكلات هي النزاع بين الهند وباكستان حول ولاية كشمير، وما ترتب عليه من تطوير كل منهما لأسلحة نووية. منذ استقلال البلدين، ولأكثر من ستين عاما، استعصى حل هذه المشكلة. ومصر، بما تملكه من علاقة قديمة متينة مع الهند، ومن رابطة دينية بباكستان، مؤهلة لأن تلعب دورا توفيقيا بينهما. من السهل الابتعاد عن المشكلات، إلا أن مصر الديمقراطية، التي تبغي شغل مكان في النظام الدولي يعود عليها بالنفع، تنمويا واقتصاديا وسياسيا، لا ينبغي أن تغفل عن المساهمة في مواجهة المشكلات.

وإذا كانت آسيا هي قارة من الدول النامية المتفاوتة في مستويات تنميتها، فإن فيها استثناء هو اليابان، البلد المصنع والمتقدم منذ النصف الأول من القرن العشرين. لقد اتبعت اليابان سياسة تعاون دولي متعددة المكونات مع مصر، فمولت مشروعات واضحة للعيان ونفذتها، مثل الجسر أعلى قناة السويس، ودار الأوبرا في القاهرة، كما اشتركت مع مصر في تنفيذ مشروعات تنموية في القارة الإفريقية. من المهم أن تستمر مصر في العمل مع اليابان وأن تعمق من دوائر التعاون معها وأن توسع فيها.

4.2 أمريكا اللاتينية

ترجع نشأة الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية إلى نفس فترة نشأة الدولة الحديثة في مصر، وهي العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر. تشترك مصر مع كثير من دول المنطقة في مستويات تنميتها، وفي موقعها في النظام الاقتصادي الدولي، وفي مشكلات التخلف والتنمية، ومنها التباين الصارخ في الدخل والثروات، وانخفاض مستويات المعيشة، والفقير. ومثلها مثل آسيا، أمريكا اللاتينية منطقة من الدول النامية المتفاوتة في مستويات تنميتها، وفي بنى اقتصادياتها. السياسة المصرية تجاه أمريكا اللاتينية ينبغي أن ترمي إلى الاستفادة من التنوع في التجارب التي مرت بها هذه الدول، وفي سياساتها التنموية. من هذه الدول من تنوع اقتصاده، وحقق تقدما تعليميا وثقافيا واجتماعيا لم يحمه مع ذلك من عدم الاستقرار السياسي مثل الأرجنتين، ومنها من حدث اقتصاده وتخلص تدريجيا وبجاح من الحكم العسكري مثل شيلي،

ومن انعتق من عقود طويلة من حكم الحزب الواحد ونجح في تحوله الديمقراطي مثل المكسيك، ومن طور نموذجا ناجحا في محو الأمية وفي الرعاية الطبية الراقية مثل كوبا. تتعدد الدول وتجاربها في أمريكا اللاتينية، إلا أنه تجدر الإشارة بشكل خاص في بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى البرازيل التي رسخت من نظامها الديمقراطي، وأحرزت نجاحات ملموسة في الحد من الفقر، ورفعت من معدلات النمو فيها، وانفتحت على دول قارتها، وعبر المحيط الأطلسي على دول غرب أفريقيا، واتبعت سياسة خارجية تتبع من مصالحها ومن تحليلها للعلاقات الدولية.

السياسة المصرية تجاه أمريكا اللاتينية ينبغي أن ترمي إلى الاستفادة من تجارب دول المنطقة في مواجهة مشكلات التنمية والتخلف، من جانب، وفي التحول الديمقراطي، من جانب آخر. غير أن المواقع المتقاربة لمصر ولدول أمريكا اللاتينية في بنية النظام الاقتصادي الدولي، والآثار السلبية، إجمالا وحتى الآن، لكل من العولمة، وتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، والتعديلات الهيكلية المدخلة على الاقتصاديات الوطنية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، عليها جميعا مما يستوجب كذلك التعاون فيما بينها. هكذا ينبغي تشجيع التعاون الفني وتبادل الخبرات مع دول أمريكا اللاتينية. من جانب آخر، من المهم العمل مع دول أمريكا اللاتينية على ديمقراطية العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية. الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، أعضاء في مجموعة العشرين، التي تحتفظ عليها مصر كما سبق الإشارة إليه أعلاه. إلا أن ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية تشمل أيضا النظام التجاري الدولي كما ورد ذكره بشأن آسيا، ويمكن أن تتفق مصالح مصر بشأن قواعد هذا النظام مع مصالح عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، وهو ما يستوجب التعاون والتنسيق معها.

أما عن ديمقراطية العلاقات السياسية الدولية المتمثلة أساسا في إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، فالمصلحة تكمن في العمل مع دول أمريكا اللاتينية، من باب التنسيق بين مواقف بلدان العالم الثالث النامية صاحبة المصلحة في ديمقراطية العلاقات الدولية. من جانب آخر، ويشأن إصلاح مجلس الأمن وضم دول دائمة العضوية جديدة إليه، تواجه أمريكا اللاتينية إشكالية شبيهة بتلك التي تواجهها إفريقيا حيث تتنافس ثلاث من الدول الكبرى، على الأقل، في كل من المنطقتين على ما يفترض أنهما سيكونا مقعدين اثنين لكل منهما. التنسيق والتشاور مع دول أمريكا اللاتينية يمكن أن يهدي إلى مناهج للخروج من هذا المأزق بدون الإضرار بالعلاقات مع هذه الدولة أو تلك.

العمل مع دول أمريكا اللاتينية يمكن أن يكون معها فرادى، كما يمكن أن يكون كذلك عبر منظمة الدول الأمريكية والمنظمات التكاملية دون الإقليمية مثل السوق المشتركة لدول الجنوب (مركوسور)، التي يمكن التفكير في طلب الحصول على صفة المراقب فيها. وربما عاد العمل من خلال منظمة مثل مركوسور بنفع إضافي على التقدم في تحقيق التكامل بين الدول العربية.

5. التنظيم الدولي

المقصود "بالتنظيم الدولي" في هذه الورقة هو العلاقات الدولية متعددة الأطراف التي تهيب المعالجة الجماعية للقضايا التي تهم أكثر من دولة. كذلك يتسع المفهوم ليشمل تحقيق مصلحة عامة من خلال فاعلين لا يشترط أن يكونوا حكوميين، وإن كانت المصلحة المبتغاة ذات نفع عام يتم الوصول إليها في إطار دولي متعدد الأطراف. والتنظيم الدولي هو الوسيلة التي تمكن الدول الصغيرة والمتوسطة من أن تجمع قواها، ومن أن تتفادى انفراد الدول الكبرى بكل منها على حدة.

يمر التنظيم الدولي بمرحلة من التحول الجذري سواء على مستوى المفاهيم، أو عدد القضايا التي يتم تناولها في الإطار الدولي متعدد الأطراف وفي طبيعتها، وفي آليات التنظيم الدولي، وفي تشابك المصالح الذي بات يربط بين أطرافه. هذا التحول في التنظيم الدولي يفرضه عدم كفاية الحلول التي يقدمها التناول الداخلي أو الثنائي أو الإقليمي للقضايا الدولية، خصوصاً تلك القضايا عابرة الحدود. ويتوازي مع ازدياد عدد هذه القضايا توسع تلقائي وطبيعي في عدد الفاعلين الدوليين وفئاتهم مثل المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية يتطلبه معالجة هذه القضايا فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية. ويجري كل هذا في إطار تبدل في مفاهيم التنظيم الدولي التقليدية وآلياته، إذ يتغير مفهوم سيادة الدول، ومفهوم الحصانة لكبار الرسميين فيها نتيجة للتوسع في مفهوم المسؤولية ليشمل المسؤولية تجاه المجتمع الدولي. والفرصة سانحة في الوقت الراهن للاستفادة من اتجاهات التغيير في التنظيم الدولي بالتواصل الكفء معه وتعظيم القيمة المضافة التي تجنيها مصر من هذا التواصل بما يسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

وإذا كانت فئات الفاعلين الدوليين قد تغيرت وزاد عددهم، فإن المحافل أيضاً قد توسعت أنواعها فلم تصبح المؤتمرات الحكومية الدولية، في إطار المنظمات الدولية أو خارجها، هي أماكن مناقشة القضايا الدولية ومعالجتها وإدارتها، بل زادت عليها اجتماعات الخبراء، واجتماعات الجهات المتعددة المهتمة بموضوع ما، واللقاءات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني والآليات التي تديرها. ويتسم التنظيم الدولي في الوقت الحالي كذلك بالدور الذي تلعبه القوى البازغة فيه، مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، والتي نجحت في استغلاله بكفاءة لخدمة أولوياتها الوطنية، فنجحت مثلاً في إنشاء مجموعة العشرين لإدارة النظام المالي والاقتصادي الدولي، فكان ذلك اعترافاً بجدارتها وأحقيتها في الاشتراك مع القوى الكبرى التقليدية في إدارة شؤون قطاع من قطاعات المجتمع الدولي.

دور الأمم المتحدة، باعتبارها التنظيم الجامع وذي الشرعية للدول الحديثة، وإصلاحها وإصلاح أجهزتها الرئيسية، ومنها وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والجمعية العامة، تبقى الأسئلة الجوهرية بشأن مستقبل التنظيم الدولي. على أن مستقبل الأمم المتحدة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن القضايا الرئيسية، القديمة منها والمستجدة، المطروحة على التنظيم الدولي وعن الأدوار التي يمكن أن يلعبها بصددها فاعلون آخرون وفي محافل موازية.

ما زالت التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية الدولية من أولويات التنظيم الدولي الذي نشأ أساساً من أجل التصدي لها، إلا أنه زادت عليها الآن النزاعات الداخلية ذات الآثار الدولية، وما يترتب على كثير منها من انهيار الدول أو "فشلها". وليس دليل أبلغ على تنوع النزاعات التي

تعالجها الأمم المتحدة من أنه من ضمن 15 بعثة لحفظ السلام موجودة في الوقت الحالي، تختص البعثات القديمة منها بمنازعات دولية إقليمية، بينما تعنى الجديدة بمنازعات داخلية وتتعامل مع مفاهيم حديثة مثل حماية المدنيين وبناء الدولة. كذلك ترسخت قضية الإرهاب ومواجهته ضمن أولويات التنظيم الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين. وتستمر قضية تطوير الطاقة النووية وإدارتها، ومنع انتشار الأسلحة النووية، على رأس قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن تطوير الطاقة النووية وإدارتها، لهما وجههما التنموي الواضح.

ولقد تكرست في الوقت الحالي قضية احترام حقوق الإنسان كقضية تخص التنظيم الدولي والمجتمع الدولي الذي ينتظم فيه. احترام حقوق الإنسان من ضمن أهداف الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق، إلا أن السقوط التدريجي للتفسيرات المطلقة لمفهوم "سيادة الدولة" هو الذي مكن من هذا التركيز، وهو الذي نتجت عنه مفاهيم مثل الأمن الإنساني، والمسئولية الجماعية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعن الجرائم ضد الإنسانية. هذا التطور أدى إلى إبرام اتفاقيات وإنشاء آليات ومحافل جديدة مثل مجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية الناشئة بمقتضى اتفاقية روما المبرمة في سنة 1998.

وتشغل قضية حوكمة النظام الاقتصادي العالمي وإدارته، وأثارها على قضية التنمية في بلدان العالم النامي، موقعا ذا أولوية ضمن قضايا التنظيم الدولي. ولقد ضاعفت الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشأت في سنة 2008 وتبعاتها المستمرة حتى الآن من أهمية حوكمة النظام الاقتصادي العالمي. ولقد نشأت مجموعة العشرين المشار إليها أعلاه كتجربة لتحسين هذه الحوكمة ومن أجل تيسير الخروج من الأزمة وتفاذي تكرارها، إلا أن التجربة ما زالت تحت الاختبار تثور بشأنها كل من مسألة الاختلافات الجوهرية بين أعضائها، وسلامة اختيارهم ومدى تمثيلهم لكافة أعضاء المجتمع الدولي. ويقع التنظيم متعدد الأطراف للتجارة الدولية في قلب حوكمة النظام الاقتصادي العالمي، وعلى الرغم من استناد هذا التنظيم لمبدأ تحرير التجارة العالمية الذي روجت له البلدان المتقدمة، فإن النظام التجاري الدولي يشهد اتجاهات حمائية، يرتبط بها، جزئيا على الأقل، إدخال البلدان المتقدمة نفسها لمفاهيم جديدة وربطها بالتجارة الدولية مثل الاشتراطات الخاصة بالبيئة، وتغير المناخ، والطاقة، والأمن الغذائي، وسياسات المنافسة والاستثمار. أما التنمية فإنها ما زالت تعاني من العجز في موارد تمويلها، خاصة في المساعدات الرسمية للتنمية، وثمة اتجاه بين الدول المتقدمة للتوصل من التزاماتها بهذه المساعدات والتقدم باقتراحات لاعتماد "آليات تمويل مبتكرة"، تلعب فيها الاستثمارات الخاصة الدور الرئيسي كبديل لتمويل التنمية. كذلك ينتظر الدخول في نقاشات في السنوات المقبلة حول إعادة تعريف الأهداف الإنمائية الدولية والترويج لاعتماد "أهداف إنمائية مستدامة".

وترتبط الاستدامة بقضية حماية البيئة، وهي قضية لم تنل في مصر وفي العديد من البلدان النامية الاهتمام الذي تحوزه في البلدان المتقدمة نظرا لإلحاح قضايا أخرى كرفع مستويات المعيشة، وتحقيق التنمية، وإقامة الديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذه قضية ستثور نظرا لأهميتها لمستقبل التنمية ونوعية الحياة في البلدان النامية. ومن المهم الانتباه إلي سعي البلدان المتقدمة إلى ربط قضيتي البيئة وتحرير التجارة الدولية، وإلى فرض التزامات بيئية دولية على الاقتصاديات البازغة، وإلى إطلاقها لمفهوم "الاقتصاد الأخضر" الذي يحافظ على البيئة، وهو مفهوم يرى فيه

البعض محاولة من البلدان المتقدمة لتنشيط اقتصادياتها ولتشغيل شركاتها التي تتمتع بمزايا نسبية في التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وبالتالي للخروج من أزمتها الاقتصادية الممتدة.

ولأن المعرفة عامل عظيم الأهمية في عملية التنمية، فإن النفاذ إليها، والحصول على التكنولوجيا، وتنظيم حقوق الملكية الفكرية، قضية أساسية من قضايا التنظيم الدولي، في ظل التفاوت في القدرة على الابتكار. وفي نفس هذا المجال، تعتبر حوكمة شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" من ضمن أكثر القضايا أهمية في التنظيم الدولي المعاصر، وتثور بشأنها مسائل التحكم في محتوى المنشور على الشبكة، ودمقرطة إدارتها من خلال كل من إتاحة النفاذ إليها، والمنشور عليها، واللغات المستخدمة فيها.

وإذا كان النفاذ إلى المعرفة قضية أساسية، فإن معرفة العالم وتحليله على نفس الجانب من الأهمية. لقد سبقت الإشارة الآثار الوخيمة لمنظور صراع الحضارات في العلاقات الدولية. والقضية المطروحة على التنظيم الدولي هي الدفع بالحوار بين أبناء الثقافات المختلفة، لأن من شأن انتشار منظور صراع الحضارات انقسام المجتمع الدولي، وهو ما يهدد السلم والأمن الدوليين، والجهود الرامية إلى التنمية والتقدم.

ومن المهم التعمق في تحليل التحول الذي طرأ على التنظيم الدولي المشار إليه أعلاه والتواصل الكفاء مع هذا التنظيم للاستفادة منه في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية. وسيطلب هذا اتخاذ المبادرات وتقديم المقترحات والتنسيق مع القوى المتوسطة الواقعة في أقاليم العالم الأخرى، ومع دول الإقليمين ذي الأولوية، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. في مجال السلم والأمن الدوليين، ينبغي توظيف محافل التنظيم الدولي وآلياته للتصدي للمنازعات الدولية وحفظ السلام وبناءه، وأن تنشط فيها مصر، خاصة فيما يتعلق بالمنازعات التي تخص البلدان العربية والإفريقية. من المهم أن تعمل مصر على أن تختص محافل التنظيم الدولي التي تشترك فيها، وهي الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، بهذه المنازعات، وألا تتصدى لها تنظيمات دولية أخرى ليست لها كلمة فيها مثل حلف شمال الأطلسي. ويقترن ذلك بإعادة النظر في مفاهيم مثل تلك الخاصة بالأمن الإنساني، وفي معايير التدخل في المنازعات الداخلية للموازنة بين الحفاظ على الاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، من جانب، ومقتضيات معالجة الطوارئ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، من جانب آخر. أما بخصوص الملف النووي، فلا بد من الاستمرار، في الأمم المتحدة وفي مؤتمرات مراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، في الدعوة إلى انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية، وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي المقابل وفي الأمم المتحدة ذاتها، وفي الوكالة الدولية للطاقة النووية، ينبغي مواصلة الإصرار على تأكيد حق البلدان النامية في تطوير الطاقة النووية وفي استخدامها في الأغراض السلمية وفي سبيل التنمية.

ومن عظيم الأهمية أن تستخدم مصر المحافل التي توفرها المنظمات الدولية في الدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية بإضفاء الديمقراطية على نفس هذه المنظمات. وإذا كان إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مقدمة قضايا ديمقراطية التنظيم الدولي، فإن مصر ينبغي أن تعمل على إصلاح مجلس الأمن بشكل يكفل لها الحصول على عضويته الدائمة. فإن كان توازن القوى

الحالي في غير صالح مصر، وخاصة بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها، فلا بأس من تأجيل البت في هذه القضية، على أن تبدأ مصر في إعادة توثيق علاقاتها الإفريقية بما يسمح لها بالاشتراك بكفاءة، وقوة، وفاعلية، في إدارة الموقف الإفريقي من إعادة هيكلة مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بالإرهاب، فيمكن لمصر أن تغتنم فرصة التحول الديمقراطي الذي تمر به كما تمر به بلدان عربية أخرى، وتتخبط فيه كافة التيارات السياسية، الدينية منها والمدنية، لكي تشدد في داخل التنظيم الدولي على أن أفضل السبل لمكافحته هي الديمقراطية في داخل كل بلد وفي العلاقات الدولية. وهذا الموقف من شأنه أن يدعم الجهود الرامية إلى ديمقراطية العلاقات الدولية والتنظيم الدولي.

مبادئ السياسة الخارجية المصرية ومنطلقاتها يجب أن تجد تطبيقاً في سلوك مصر في التنظيم الدولي. هذه المبادئ والمنطلقات لن تقيد التحرك المصري بل ستزيده قوة وموارد. هكذا ينبغي أن تستلهم مصر في مواقفها قيم الحرية، والديمقراطية، والعدالة، بما في ذلك وبشكل خاص العدالة الاجتماعية، وأن تدافع عنها في التنظيم الدولي، وأن تنظر في استكمال انضمامها إلى كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وهي في الواقع طرف في كل الاتفاقيات السارية بالفعل، وفي التصديق على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن تطبق مصر أحكام الاتفاقيات تطبيقاً أميناً وأن تتعاون بإخلاص مع الأجهزة الرقابية التي اشتركت في إنشائها في متابعة تطبيق هذه الاتفاقيات.

وبخصوص التنمية، ينبغي أن تكون للمواقف المصرية في التنظيم الدولي ركيزتان هما تأمين مصادر كافية لتمويلها ومن ثم ضرورة المساهمة بنشاط في النقاش الدولي حول هذه القضية. بالإضافة إلى التمسك بمبدأ مثل وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها الدولية في شأن المساعدات الإنمائية الرسمية، فإنه ينبغي على مصر أن تنشط من خلال تقديم مبادرات فعالة بما فيها التعاطي مع صيغ التمويل المبتكرة التي تنادي بها بعض الدول المتقدمة شريطة أن ينتج عن ذلك تحويل لصاف للموارد من الدول المتقدمة إلى تلك النامية. أما الركيزة الثانية فهي أن يكون تحرير التجارة العالمية وإدارتها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ومن المفيد كذلك التشديد في المحافل الدولية ذات الصلة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنديات الدولية للهجرة، على وجوب إدخال الاتساق على المبادئ الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، فتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات، وتحرير انتقال تدفقات رأس المال، يفترنان في الوقت الحالي باستمرار القيود على انتقال اليد العاملة، خاصة منخفضة ومتوسطة المهارة بينها. هذا تناقض ينبغي كشفه ومواصلة إلقاء الضوء عليه.

وقد تكون إعادة صياغة الأهداف التنموية الدولية بحلول العام 2015، فرصة لأن تربط البلدان النامية في مرحلة مبكرة بين جهودها التنموية وعوامل الاستدامة فيها. ويستدعي ذلك بلورة سياسة وطنية واضحة تجاه قضايا البيئة وتغير المناخ والاستدامة تستند إليها السياسة الخارجية المصرية؛ وفي هذا الشأن يمكن ربط هذه القضايا مع قضايا النفاذ إلى المعرفة والحصول على التكنولوجيا الصديقة للبيئة بشروط ميسرة.

أما فيما يتعلق بالقضية الأساسية لحوكمة الاقتصاد العالمي ومجموعة العشرين فيجب وبشكل موضوعي تحديد ما يمكن أن تجنيه مصر من المجموعة حتى لو ظلت خارجها، على أن يكون الهدف الجوهري للسياسة المصرية هو توسيع قاعدة إدارة النظام الاقتصادي العالمي ودمقرطته لجعله أكثر تمثيلاً لمصالح الدول النامية، وليس مجرد الانضمام للمجموعة الوليدة.

6. خاتمة

سيكون للسياسة الخارجية لمصر الديمقراطية أهداف تتعلق بنظامها السياسي الداخلي، وأخرى تتعلق بالإقليمين ذوي الأولوية لديها، وهما العالم العربي وإفريقيا، وبالعالم أجمع. داخليا الحرية، والديمقراطية، والعدالة أهداف للسياسة الخارجية المصرية، وهي ذات الوقت مبادئ لها. أما خارجيا، ففي العالم العربي يبرز هدف تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي بما يحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه، وينشئ له دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بالإضافة إلى أهداف تسوية النزاعات بين الدول العربية وفي داخلها، وتدعيم القيم الديمقراطية في هذه الدول. في إفريقيا يسمو هدف تأمين وصول مياه النيل إلى مصر، وتسوية المنازعات والنهوض بالتنمية فيها. وفي العالم باتساعه، تستهدف مصر إلى حفظ السلام العالمي، وإلى ديمقراطية العلاقات الدولية، وإلى توفير سبل التنمية لشعوب البلدان النامية.

ومن شأن الانتماءات المتعددة لمصر، العربية والإفريقية والإسلامية، ومواقعها المتميزة في داخل مجموعات الدول التي تدين بهذه الانتماءات، مساعدتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية. على أن مصر سينبغي عليها أن تولي أقصى درجة من الاهتمام لمراعاة مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة المذكورة أعلاه. وفي تحركها في النظام الدولي لا بد أن تكون مكافحة منظور "صراع الحضارات" منطلقا أساسيا من منطلقات سياستها الخارجية.

الانتماء الإسلامي لمصر سند عظيم لها كما أنه يرتب عليها التزامات معنوية بالعمل على حفظ مصالح شعوب الدول الإسلامية وحقوقها، وكذلك مصالح الأقليات الإسلامية في الدول المختلفة وحقوقها. على أن سبيل مصر الديمقراطية إلى ذلك ينبغي أن يكون في ظل احترام قواعد عمل النظام الدولي، وهو نظام يقوم على الدولة الإقليمية، بمعنى أن الإقليم هو أساس قيام الدول وليس الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني لسكان هذه الدول. احترام هذه القواعد من شأنه أن يحفظ لمصر علاقاتها بدول العالم الأخرى، وأن يمكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية، من دون أن يجرمها من الدفاع عن مصالح العالم الإسلامي وحقوقه، وفق مبادئ الأمم المتحدة نفسها.

وفي رسمها لسياستها الخارجية وفي تطبيقها، سيكون التحرك المصري في أقاليم العالم المختلفة وفي التنظيم الدولي متعدد الأطراف، على أهميته القصوى، الحلقة الوسطى، أما الأهداف الأبعد فستكون تلك الخاصة بالإقليمين ذوي الأولوية بالنسبة إليها، أي بالعالم العربي وإفريقيا، وبالتنمية والحرية والديمقراطية والعدالة للشعب المصري.

ترقبوا صدور الأعداد التالية من أوراق غير حزبية:

1- إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصري.

2- سياسة خارجية لمصر الديمقراطية.

3- السياسة المائية لمصر

4- مواجهة الفقر والنهوض بالعشوائيات.

5- السياسة الصناعية في مصر.

6- السياسة الصحية في مصر.